

## الصراع الخفي بين الدوحة وأبو ظبي في أوروبا

الأربعاء 22 يوليو 2015 08:07 م

رأت صحيفة «الأخبار» اللبنانية أن المنظمات الحقوقية الدولية أصبحت أداة سياسية بيد دول بعينها، تستخدمها لتببيض الأموال وتمويل «الناشطين» في الدول المستهدفة، وشن حملات دعائية لتلميع صورة الممول وتشويه صورة الخصوم.

وأوضحت الصحيفة أن هذا الأمر تظهره فصول الصراع الذي تخوضه قطر والإمارات في أوروبا، فقد بات التنافس الخليجي - الخليجي أحد مظاهر الأجدات الخارجية المتباينة لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو تنافس يجري بصورة أساسية وملحوظة بين أبو ظبي والدوحة، اللتين تقفان على طرفي نقيض في السياسة الخارجية حالياً.

وأشارت إلى أن لكل من الطرفين كان عليه تأسيس جبهة واسعة تُستخدم فيها أنواع الأسلحة الدبلوماسية، بغرض تشويه صورة الخصم وتقليل حجم نفوذه على الساحة الدولية.

وفي ظل احتدام هذه المعركة ووصول شرارتها إلى أوروبا، سقطت المنظمات الحقوقية بين برائن الدول النفطية، فأصبحت ساحة لصراع نفوذ، غرضها تجميل صورة ممولها في الخارج وفضح ممارسات خصومهم في الداخل، بحسب الصحيفة.

الهدف المعلن لـ«الشبكة الأوروبية للحقوق والتنمية»، التي تأسست عام 2008 في النرويج، هو نشر قيم الديمقراطية والحوار في دول العالم الثالث.

ووفقاً للصحيفة فيبدو أن اتساع دائرة نشاط الشبكة السياسي، خاصة مع بداية ما يُسمى الربيع العربي، وتخطيها بعض الخطوط الحمراء المرسومة لها، أوقعها في المحذور.

ففي مايو/أيار المنصرم، وبعد دهم «وحدة مكافحة الجريمة الاقتصادية» المقر الرئيسي للشبكة في مدينة ستافنغر في النرويج، وكذلك منزل رئيسها، الدكتور «لؤي ديب»، أغلقت السلطات النرويجية مكاتب الشبكة، متهمه إياها بتببيض أموال محولة من دولة خليجية، قُدرت بنحو 21 مليون دولار، وذلك على مدى 3 سنوات.

في المقابل، قررت الشبكة رفع دعاوى قضائية ضد الحكومة النرويجية في دول مختلفة، طالبت فيها بتعويضات تصل إلى ملياري دولار، ما أثار تساؤلات عما إن كانت المعركة القضائية، التي بدأت للتو في أوروبا، ستقف عند حدود الوكلاء.

وقالت الصحيفة إن الحادثة كشفت المستور من ضراوة المعركة المفتوحة بين الدول الخليجية، وفضحت الحرب الإعلامية بين قطر والإمارات، الحبل السري الذي يربط المنظمات الحقوقية في الخارج بالدول النفطية.

في هذا السياق، روى مسؤول في «الشبكة الأوروبية» أن أول فصول المعركة كان رعاية الشبكة مؤتمراً حول مكافحة «المنظمات الإرهابية»، عُقد عام 2014 في جنيف، حيث سلط المؤتمر الضوء على حجم الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان على أيدي المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط.

وطالبت الشبكة آنذاك بتحريك كبير لوضع حد لتلك الانتهاكات، ودعوة دول العالم لتوقيع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب؛ والأخطر أن الشبكة طالبت أيضاً بـ«أن يصاحب التحرك تحقيق معمق في عمل تلك المنظمات الإرهابية وشبكة علاقاتها الدولية».

ويتابع المسؤول قائلاً، إن الفصل الأخير في تدهور العلاقة بين قطر والشبكة المذكورة كان إرسال الأخيرة موظفين بريطانيين من أصول نيبالية إلى قطر، بهدف إجراء تحقيق حول وضع عمالة الأطفال وظروف العاملين هناك.

فتم اختطاف الموظفين في قطر في سبتمبر/ أيلول 2014، ولم يفرج عنهما إلا بعد 9 أيام، نتيجة الضغوط التي مارستها المملكة المتحدة على قطر. وفيما لا تتهم الشبكة الدوحة مباشرة بالوقوف وراء أعمال كهذه، يمكن أي مراقب فك شيفرة التلميحات للدولة الخليجية التي تقوم «بتوفير غطاء شرعي لتدخل سياسي ضد المنظمات الحقوقية».

واستندت الشبكة في إشارتها إلى التورط القطري في إغلاق مكاتبها في النرويج، إلى مقالات «براين ويتكر» في صحيفة «الغارديان» البريطانية، التي تزعم مصادر أنه «يعمل بتوجيهات مباشرة من قطر لشن حملة إعلامية ضد الشبكة عبر موقعه على الإنترنت، وقد خصص 90% من أخباره ضد الشبكة ومشاريعها».

لكن «ويتكر» ينفي أي صلة له بالدوحة، ويؤكد أنه لم يزر قطر إلا مرتين في حياته، آخرها كان عام 2006، وذلك في مهمة كُلف بها من الصحيفة.

ويتهم «ويتكر» أنصار الشبكة بالوقوف وراء حملات تشويه صورته وسمعته، وذلك بعد تلقيه رسائل عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتهمه بالجاسوسية والعمالة لقطر.

أيضاً، يتهم الصحفي البريطاني رئيس الشبكة، «لؤي ديب»، «بأنه مقرب جداً من العقيد المفضول من حركة فتح، محمد دحلان»، وبأنه أنشأ جامعة (وهمية) في النرويج عام 2010، سماها «الجامعة الإسكندنافية»، وادعى أنها تضم 300 مدرّس و175 بروفيسوراً و275 موظفاً يحملون شهادة الدكتوراه.

ويؤكد «ويتكر» أن مصادر تمويل الشبكة مرتبطة بدولة الإمارات، رغم تأكيد الشبكة أن ذلك «عار من الصحة تماماً».

لكن «ويتكر» يستند في اتهامه الأخير إلى معطيات، أولها ادعاء الشبكة أن معظم أموالها يأتي من التبرعات، في حين أن موقعها الإلكتروني يتضمن الشعارات التجارية لخمسة شركات، بينها شركة إماراتية باسم «ديب للاستشارات».

ويشير الرجل إلى أن الشبكة تسعى دائماً إلى إعطاء شهادة حسن سلوك في مجال حقوق الإنسان لدولة الإمارات، واطاعة إياها في هذا المجال، في تقرير نشرته نهاية 2013، أمام الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبية كثيرة.

ويشير «ويتكر»، في السياق نفسه، إلى علاقات الشبكة القوية مع الدول التي يراها متوافقة مع السياسة الخارجية لدولة الإمارات، ولا سيما مصر والجزائر والأردن، التي اعتمدت المنظمة لمراقبة الانتخابات المختلفة على أراضيها.